الأمم المتحدة

S/2021/451



Distr.: General
11 May 2021
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقراري مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020)، ويعرض التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، ويتضمن موجزا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري السابق عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2021/62) في 19 كانون الثاني/يناير 2021 وتقريري المرحلي عن ترتيبات رصد وقف إطلاق النار المقترحة في ليبيا (S/2021/281) الصادر في 22 آذار/مارس 2021.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - منذ صدور تقريري السابق عن البعثة (S/2021/62) وتقريري المرحلي (S/2021/281)، واصلت البعثة عقد اجتماعات ملتقى الحوار السياسي الليبي لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق المعنونة ”المرحلة التحضيرية لحل شامل“ التي اعتُمدت في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي 5 شباط/فبراير 2021، اختار أعضاء الملتقى سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة لقيادة البلد نحو إجراء انتخابات وطنية، تُعقَد في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. واختير محمد يونس المنفي رئيسا مكلّفا للمجلس الرئاسي، في حين اختير موسى الكوني وعبد الله حسين اللافي عضوين مكلّفين في المجلس الرئاسي. واختار أعضاء الملتقى عبد الحميد محمد الدبيبة رئيسا مكلّفا جديدا لمجلس الوزراء.

3 - وفي 8 شباط/فبراير، تولى مبعوثي الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيتش، مهامَّه. فعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة الليبية الفاعلة في طرابلس وبنغازي، في الفترة من 15 إلى 20 شباط/فبراير، ثم أجرى مشاورات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بشكل افتراضي وبالحضور الشخصي. وأبرز المبعوث الخاص في اتصالاته أهميةَ المضي قدما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وشدّد على ضرورة دعم السلطة التنفيذية الموحدة المؤقتة الجديدة في مهمتها المتمثلة في توحيد ليبيا ومؤسساتها، وشدّد على



21-06254 (A) 190521 200521



أهمية التحضير لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي.

4 - وفي أعقاب مناقشات بشأن جدول أعمال دورة مجلس النواب المقبلة ومكان انعقادها، نُقلت مواقع انتشار المقاتلين الأجانب والمرتزقة في سرت وحولها لإتاحة إعادة فتح مطار القرضابية لتيسر مشاركة أعضاء مجلس النواب في اجتماعه الذي عُقد في سرت في الفترة من 8 إلى 10 آذار/مارس 2021. غير أن معظم المقاتلين الأجانب والمرتزقة عادوا إلى مواقعهم الأصلية بعد ذلك.

5 - وفي 10 آذار/مارس، وبحضور أكثر من ثلثي مجموع أعضاء مجلس النواب، صوّت المجلس بمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة التي اقترحها رئيس الوزراء المكلّف، حيث صوت 132 عضوا لصالح الحكومة المقترحة، وامتنع عضوان عن التصويت، وتغيب 36 عضوا عن التصويت. ورحبت بإقرار مجلس النواب حكومة الوحدة الوطنية في بيان أصدرته في 10 آذار/مارس. ورحب مجلس الأمن بذلك التصويت في بيانه الرئاسي (S/PRST/2021/6) المؤرخ 12 آذار/مارس. كما رحبت بهذا التأييد عدة دول أعضاء وشركاء اللجنة الرباعية المعنية بليبيا - وهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

6 - وفي 15 آذار/مارس، أدت حكومة الوحدة الوطنية اليمين أمام مجلس النواب في مراسم أقيمت في طبرق. وحضر المراسم رئيسُ مجلس النواب، عقيلة صالح قويدر، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، وعدد من المراقبين الدوليين، من بينهم الأمين العام المساعد ومنسق البعثة رايسيدون زينينغا. وتضم الحكومة الجديدة 35 وزيرا، منهم بينهم 5 نساء، ويشغل السيد الدبيبة منصب وزير الدفاع حاليا. وفي سياق منفصل، أدى اليمين الدستورية أمام المحكمة العليا الليبية في طرابلس في 15 آذار/مارس كل من رئيس المجلس الرئاسي المكلّف ونائباه المكلّفان. وفي 17 آذار/مارس، أعلن مجلس النواب أنه تلقى من حكومة الوحدة الوطنية مشروع ميزانية بمبلغ 96 بليون دينار (حوالي 21 بليون دولار) للنظر فيه.

7 - وفي أعقاب أداء حكومة الوحدة الوطنية اليمين الدستورية، نُظّمت في 16 آذار/مارس مراسم تسليم السلطة في مقر الحكومة في طرابلس لنقل السلطة من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الذي انتهت مدة ولايته إلى المجلس الرئاسي الجديد وحكومة الوحدة الوطنية. وفي 23 آذار/مارس، أجرى نائب رئيس الوزراء حسين القطراني زيارة وزارية إلى بنغازي بمناسبة نقل المسؤوليات إلى حكومة الوحدة الوطنية من "الحكومة المؤقتة" الموازية التي تتخذ من الشرق مقرا لها.

8 - وفي الفترة من 23 إلى 30 آذار/مارس، سافر مبعوثي الخاص إلى ليبيا لتشجيع تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي، ولا سيما لحشد الدعم والموارد اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر. والتقى المبعوث الخاص بالمجلس الرئاسي ورئيس الوزراء وكذلك بأعضاء حكومة الوحدة الوطنية. كما التقى برئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لمتابعة الأعمال التحضيرية الفنية لإجراء الانتخابات والدعم الدولي المطلوب، وبممثلي منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية في طرابلس ومصراتة.

9 - وفي غضون ذلك، أنشأ فريق التخطيط المعني بليبيا في مقر الأمم المتحدة فريقا متقدما متعدد التخصصات ومشتركا بين الوكالات، استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة 4 شباط/فبراير 2021 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2021/110). وفي الفترة من 3 إلى 28 آذار/مارس،

أجرى الفريق المتقدم مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، في بنغازي ومصراتة وسرت وطرابلس. كما أجرى الفريق المتقدم زيارات ميدانية لتقييم الاحتياجات التشغيلية والأمنية والإدارية واللوجستية والطبية الرئيسية المتصلة بعنصر رصد وقف إطلاق النار المقرر إنشاؤه في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعما لآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

10 - وفي 22 آذار/مارس، قدّمتُ إلى مجلس الأمن تقريرا مرحليا عن الترتيبات المقترحة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا (S/2021/281). وفي 7 نيسان/أبريل، وجّهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/353) تتضمن معلومات إضافية عن تكوين عنصر البعثة المعني برصد وقف إطلاق النار المقترح وجوانبه التنفيذية. ووافق مجلس الأمن على مقترحاتي في القرار 2570 (2021) الذي اعتُمد في 16 نيسان/أبريل.

11 - وبينما يستمر سريان اتفاق وقف إطلاق النار، تلقت البعثة تقارير عن استمرار التحصينات وإنشاء مواقع دفاعية على طول محور سرت - الجفرة في وسط ليبيا، فضلاً عن استمرار وجود عناصر أجنبية مع معداتها. وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعها الطرفان، وردت تقارير تفيد بأن باستمرار أنشطة الشحن الجوي عبر رحلات جوية إلى قواعد جوية عسكرية مختلفة في المناطق الغربية والشرقية من البلد. وأشارت التقارير إلى عدم حدوث انخفاض في عدد المقاتلين الأجانب أو تراجع أنشطتهم في وسط ليبيا.

تنفيذ مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسِّرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

12 - بُذلت جهود متواصلة للمضي قدما في الحوارات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الليبيين، التي تيسر البعثة إجراءها، في إطار نتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا. ونتيجة لذلك، جرى نقل السلطة سلميا من حكومة الوفاق الوطني والسلطات الموازية في الشرق إلى حكومة الوحدة الوطنية. وعلاوة على ذلك، أُحرز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار.

13 - وفي 19 كانون الثاني/يناير، صوّت ملتقى الحوار السياسي الليبي لاعتماد آلية الاختيار المقترحة لإنشاء سلطة تنفيذية انتقالية جديدة لحكم ليبيا في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، ولقي الاقتراح تأييدا بنسبة 73 في المائة من الأصوات التي أدلي بها. وانتهت فترة الترشيح التي استمرت أسبوعا واحدا بتقديم 24 ترشيحا في المجلس الرئاسي الثلاثي و 21 ترشيحا لمنصب رئيس الوزراء. واستندت عملية الاختيار التي أقرّها الملتقى إلى مقترح اعتُمد بتوافق الآراء في اللجنة الاستشارية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي المكونة من 18 عضوا، التي أنشئت في 4 كانون الثاني/يناير.

14 - وفي الفترة من 1 إلى 5 شباط/فبراير، عقدت البعثة ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، بدعم من حكومة سويسرا. وفي 2 شباط/فبراير، لم يحقق أي من المرشحين لعضوية المجلس الرئاسي نسبة 70 في المائة المطلوبة في الهيئات الانتخابية، واقتضى ذلك كخطوة تالية تشكيل قوائم تتألف من مرشحين للمجلس الرئاسي ومرشح لمنصب رئيس الوزراء. ونظّم الملتقى في 5 شباط/فبراير جولتي تصويت لاختيار قائمة من بين أربع قوائم متنافسة. وحصلت القائمة الفائزة على 39 صوتا (من أصل 73 صوتا)، في حين حصلت القائمة التي شغلت المرتبة الثانية، المؤلفة من السيد قويدر مرشحا لرئاسة المجلس الرئاسي وأسامة الجويلي وعبد المجيد سيف النصر مرشحَيْن لعضوية المجلس الرئاسي وفتحي باشاغا مرشحا لمنصب رئيس الوزراء، على 34 صوتا. وسارع المرشحون في القائمة التي شغلت المرتبة الثانية إلى الإعلان عن قبولهم

نتيجة التصويت. ووجّه رئيس المجلس الرئاسي المنتهية ولايته فايز سراج تهنئة إلى أعضاء القائمة الفائزة وملتقى الحوار السياسي الليبي على اتفاقهم على سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة. وبُثَّت عملية التصويت على الهواء مباشرة لفائدة جميع الليبيين والمجتمع الدولي.

15 - وفي الفترة من 8 إلى 12 شباط/فبراير، عقدت اللجنة الدستورية التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اجتماعا في الغردقة، مصر، لتحديد الأساس الدستوري للانتخابات الوطنية. وصاغت اللجنة مقترحا ينص على إجراء استفتاء على مشروع الدستور الذي وُضع في عام 2017، على أن يجري الاستفتاء قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ويتضمن المقترح تعديلا محتملا للإعلان الدستوري لإتاحة إجراء الانتخابات إذا قدّرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أن تنظيم استفتاء قبل الانتخابات سيكون متعذّرا. وينص المقترح على انتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس النواب عن طريق الاقتراع العام والمباشر وفقا للقوانين الانتخابية التي يصدرها مجلس النواب بالاتفاق مع المجلس الأعلى للدولة. واعتمد المجلس الأعلى للدولة مقترح اللجنة الدستورية في 16 شباط/فبراير، ولكن مجلس النواب لم ينظر فيه بعد.

16 - وفي 11 شباط/فبراير، عقدت البعثة جلسة عامة للحوار الاقتصادي الليبي بهدف التماس آراء الخبراء الاقتصاديين بشأن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة والحصول على توصيات بشأن سبل المضي قدما. وأكّد المشاركون ضرورة إصلاح نظام الإعانات وزيادة الشفافية، مع اختيار الحكومة الجديدة المنتظرة.

17 - وفي 26 آذار/مارس، عقدت البعثة اجتماعا افتراضيا لأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، وهو أول اجتماع منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 5 شباط/فبراير. وأكد مبعوثي الخاص أهمية الملتقى بوصفها أداة لضمان متابعة تنفيذ خريطة الطريق ملتقى الحوار السياسي الليبي.

18 - وفي الفترة من 7 إلى 9 نيسان/أبريل، نظمت البعثة اجتماعا في تونس العاصمة للجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي. وحققت اللجنة تقدما على صعيد إعداد الصيغة النهائية لمشروع أساس دستوري يضع ترتيبات دستورية لممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد الانتخابات، ويحدد عملية استعراض مشروع دستور عام 2017 قبل إجراء استفتاء عليه، عقب الانتخابات. وفي 4 أيار/مايو، أحال مبعوثي الخاص مقترح اللجنة القانونية إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي، يعتزم دعوته إلى الانعقاد في جلسة عامة في النصف الثاني من أيار/مايو لمناقشة المقترح.

19 - وفي إطار المصالحة الوطنية، يسّرت حكومة الوحدة الوطنية، بالتنسيق مع قيادة الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة في المنطقة الغربية، الإفراج في 31 آذار/مارس عن مقاتلين ومعتقلين سياسيين. ففي ذلك التاريخ، أفرجت بلدية الزاوية عن 107 مقاتلين من المنطقة الغربية كانت مديرية أمن الزاوية قد ألقت القبض عليهم. وفي اليوم التالي، وافقت قيادة الجيش الوطني الليبي على الإفراج عن 8 نساء من سجن قرنادة في الشرق، بالإضافة إلى 27 معتقلا آخر من الشرق. وفي وقت لاحق، أفرجت قيادة الجيش الوطني الليبي عن أكثر من 200 معتقل، معظمهم من مدينة درنة في الشرق، على دفعات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، أفرجت قيادة الجيش الوطني الليبي في 7 أيار/مايو عن عشرات المعتقلين، وأكدت مجددا التزامها بالإفراج عن مزيد من المحتجزين، ومن المتوقع الإفراج عن عدد آخر منهم بعد عيد الفطر.

20 - وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أداء دور قيادي وبناء الثقة بين الأطراف، بوسائل شملت توفير ضمانات أمنية لعقد اجتماع مجلس النواب في سرت في الفترة من 8 إلى 10 آذار/مارس. وعقدت اللجنة العسكرية ستة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ثلاثة اجتماعات مع الفريق العامل الأمني الذي أُنشئ في إطار لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا. وواصلت اللجنة العسكرية العمل أيضا على إعادة فتح الطريق الساحلي الذي يربط مصراتة بشرق ليبيا، والتحضير لرصد وقف إطلاق النار وانتشار قوات الأمن المشتركة، والدعوة إلى انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من البلاد. واجتمعت اللجنة العسكرية بأعضاء الفريق المتقدم الذي أوفدته الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقديم معلومات يُسترشد بها في المداولات بشأن عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة. واجتمعت أيضا بمبعوثي الخاص في 27 نيسان/أبريل في سرت لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ وقف إطلاق النار والخطوات المتبقية المطلوبة لإعادة فتح الطريق الساحلي.

لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا

21 - عقدت لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا اجتماعين افتراضيين رفيعي المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 25 شباط/فبراير، أكد المشاركون مجددا دعمهم الكامل للبعثة وقيادتها الجديدة في تيسير الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلٍ لإنهاء النزاع بقيادة الليبيين. وفي 21 نيسان/أبريل، ألقى وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس كلمة افتتاحية، وقدم السيد الدبيبة معلومات محدّثة عن آخر التطورات منذ أداء أعضاء حكومة الوحدة الوطنية اليمين الدستورية في 10 آذار/مارس. وأصدر الرؤساء المشاركون للجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا ومبعوثي الخاص وألمانيا بيانا مشتركا أشاروا فيه إلى أن إجراء الانتخابات هو المهمة الرئيسية للسلطة التنفيذية المؤقتة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، ودعوا مجلس النواب إلى القيام، في موعد أقصاه 1 تموز/يوليه، بتوضيح وسنّ الأساس الدستوري والإطار القانوني لإجراء الانتخابات. وأكدوا أن التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار لا يزال أمرا حاسم الأهمية وحثوا جميع الجهات الفاعلة على التعجيل بانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير، والامتثال الكامل للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة. وواصلت أفرقة العمل الأربعة التي تغطي الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، عقد اجتماعاتها لدعم عملية الحوار على المسارات الثلاثة بين الأطراف الليبية.

22 - وعقد الفريق العامل الأمني، الذي تشارك في رئاسته فرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي، سبعة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اجتماع بمشاركة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وأدى الفريق العامل دورا هاما في الحفاظ على توافق دولي في الآراء بشأن اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وعزز جهود اللجنة العسكرية الرامية لتنفيذ أحكام وقف إطلاق النار، وإعادة فتح الطريق الساحلي، وانسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة وتفعيل الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار.

23 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، عقد الفريق العامل الاقتصادي، الذي تشارك في رئاسته مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اجتماعا عاما مع حاكم مصرف ليبيا المركزي ووزيري المالية للتوصل إلى اتفاق لتوحيد الميزانية بتيسير من البعثة. وفي الأسبوع التالي، عقدت البعثة اجتماعات مع وزيري المالية ومصرف ليبيا المركزي؛ وأتاحت الاجتماعات التوصل إلى اتفاق على ميزانية مؤقتة موحدة

لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ولكن، مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وُضعت مسألة الميزانية المؤقتة جانبا في انتظار إصدار الإدارة المقبلة ميزانية وطنية موحدة جديدة. وعقد الفريق العامل الاقتصادي اجتماعا عاما ثانيا في 22 آذار/مارس مع وزير المالية والاقتصاد الجديد. وكان الهدف من الاجتماع التركيز على الحاجة إلى الإنفاق الطارئ لتحقيق استقرار شبكة الطاقة الكهربائية المعرّضة لخطر الانهيار. ولكن الاجتماع أُرجئ بناء على طلب من رئيس الوزراء لاستعراض تعاون الحكومة مع الفريق العامل الاقتصادي.

24 - وعقد الفريق العامل السياسي، الذي تشارك في رئاسته الجزائر وألمانيا وجامعة الدول العربية، ثلاث جلسات عامة لاستعراض التقدم الذي أحرزه ملتقى الحوار السياسي الليبي والجهود التي تبذلها السلطة التنفيذية الموحدة المؤقتة. وفي الاجتماع المعقود في 25 شباط/فبراير، أعلن رئيس المجلس الرئاسي المكلف آنذاك ورئيس الوزراء المكلف آنذاك التزامهما بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة للجميع، وسلطا الضوء على أولوياتهما. وفي 18 آذار/مارس، قدم رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحاطة إلى الفريق العامل بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية. وأكد أن المفوضية مستعدة للبدء في التحضير للانتخابات، ولكن الافتقار إلى أساس دستوري وإطار قانوني انتخابي يحول دون اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. وأشار إلى أن الأطر الدستورية والتشريعية يجب أن تكون جاهزة بحلول مطلع تموز/يوليه على أبعد تقدير لكي تستطيع المفوضية التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر.

25 - وعقد الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، برئاسة كل من هولندا وسويسرا، ثلاث جلسات عامة. وركزت الجلسة العامة الأولى على الاحتجاز التعسفي وأثره، بما في ذلك أثره في العملية السياسية وأنشطة المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. وفي الجلسة العامة الثانية، التي عقدت بالتعاون مع مفوضية المجتمع المدني في ليبيا، ناقش الفريق العامل ضرورة حفظ الحيز الإنساني وتوسيع نطاقه وضمان أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تحقيق ثمار السلام للمدنيين، بما في ذلك حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية والأسواق.

المساعي الدولية والإقليمية

26 - واصلت الجهات المعنية الإقليمية والدولية تقديم الدعم وبذل المساعي مع الأطراف الليبية لتعزيز التقدم المحرز في مسارات الحوار داخل ليبيا. واستضافت مصر اجتماع اللجنة الدستورية التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في الفترة من 8 إلى 12 شباط/فبراير في الغردقة، لوضع مقترحات بشأن أساس دستوري للانتخابات. وفي 17 آذار/مارس، أصبح رئيس تونس، قيس سعيد، أول رئيس دولة أجنبي يزور طرابلس منذ انتخاب حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وفي وقت لاحق، زار طرابلس وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ورؤساء وزراء مصر واليونان وإيطاليا ومالطة، ورئيس المجلس الأوروبي. وعادت سفارات عديدة إلى طرابلس أو هي بصدد العودة إليها.

27 - وأجرى السيد المنفي زيارات لمصر وفرنسا وتركيا في آذار/مارس، في حين زار السيد الدبيبة الكويت والاتحاد الروسي وتركيا والإمارات العربية المتحدة في أوائل نيسان/أبريل. وفي 13 نيسان/أبريل، سافر السيد الدبيبة ووفد كبير من وزراء حكومة الوحدة الوطنية إلى أنقرة في زيارة تستغرق يومين.

28 - وأجرى مبعوثي الخاص مشاورات عبر الإنترنت وبصورة شخصية مع كبار ممثلي الدول الأعضاء المشاركة في عملية برلين وجهات معنية أخرى. وأجرى زيارات أيضاً إلى مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة. وأكد المبعوث الخاص في اجتماعاته أهمية

المضـــي قدما في الحوارات الثلاثية المســارات بين الليبيين، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخريطة طريق ملتقى الحوار السياسـي الليبي، وأهمية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسـية الوطنية في 24 كانون الأول/ديسـمبر، فضـلا عن دعم السـلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة في جهودها الرامية لتوحيد ليبيا ومؤسـسـاتها. وعلاوة على ذلك، شـدد المبعوث الخاص على ضـرورة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسـحاب المرتزقة والقوات الأجنبية.

29 - وفي 26 آذار/مارس، جدد الاتحاد الأوروبي لمدة سنتين ولاية عمليته العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، حتى 31 آذار/مارس 2023.

30 - وأجرى مبعوثي الخاص والبعثة اتصـالات منتظمة مع الأعضـاء الآخرين في المجموعة الرباعية المعنية بليبيا (وهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية). وأجرى المبعوث الخاص في الفترة من 11 إلى 13 نيسـان/أبريل مشـاورات في أديس أبابا مع كبار مسـؤولي الاتحاد الأفريقي. وفي 15 نيسان/أبريل، اجتمع مع الأمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة.

31 - وفي 20 نيسـان/أبريل، ترأس الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، الاجتماع السـادس للمجموعة الرباعية المعنية بليبيا. وحضـر الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة، ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مونيك نسانزاباغانوا، بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل. وصدر بيان مشترك بعد الاجتماع.

الحالة في المنطقة الغربية

32 - عاد التنافس المستتر والمنافسة المتجددة بين الجماعات المسلحة إلى الظهور في طرابلس والمنطقة الغربية في الفترة التي سبقت قيام ملتقى الحوار السياسي الليبي باختيار سلطة تنفيذية جديدة وبعدها. وقبل اجتماع ملتقى الحوار السـياسـي الليبي في جنيف، في الفترة من 1 إلى 5 شـباط/فبراير، أصـدر بعض الجماعات المسـلحة المتمركزة في طرابلس وجماعات من غرب ليبيا بيانا في 31 كانون الثاني/يناير حثت فيه رئيس المجلس الرئاسـي آنذاك على إعادة توحيد المجلس وتشـكيل حكومة وحدة وطنية إلى حين إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر.

33 - وفي 21 شـباط/فبراير، وقع حادث أمني في حي جنزور في طرابلس بين موظفي أمن وزير الداخلية آنذاك السيد باشاغا وأعضاء من جهاز دعم الاستقرار، أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر بجراح. وأمر مكتب المدعي العام بالقبض على أحد موظفي أمن الوزير واثنين من اعضـاء جهاز دعم الاسـتقرار، واحتُجزوا لدى جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، المعروف سابقا باسم قوة الردع الخاصة.

34 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، أدت مظاهرات أفراد أُسَر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ترهونة إلى أعمال تخريب وإحراق خمسة منازل غير مأهولة تعود ملكيتها إلى أسرتين مواليتين للجيش الوطني الليبي وأنصـار اللواء التاسع. واكتشفت في ترهونة مقابر جماعية إضـافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك وصـل مجموع عدد المقابر المكتشـفة إلى 101 مقبرة. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن نقص الموارد، تواصل السلطات الوطنية استخدام وسائل التبيّن الثانوية لتحديد هويات الضحايا. وبلغ مجموع الجثث التي حُددت هوياتها 44 جثة، من بينها جثث 3 نساء و 3 أطفال، وسلمت إلى أُسر الضحايا.

الحالة في المنطقة الشرقية

35 - في شـــرق ليبيا، تواصـــل ورود تقارير عن وقوع أنشـــطة إجرامية، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف طلباً للفدية ونهب السـيارات، وابتزاز الأموال. وفي فبراير/شـباط، نظم بعض المقاتلين السـابقين في صـفوف الجيش الوطني الليبي المصـابين بجروح سـلسـلة من المظاهرات للمطالبة بدفع تكاليف الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها. وفي 28 شباط/فبراير، أرسل الجيش الوطني الليبي إلى درنة، شرق بنغازي، قوة عسـكرية كبيرة مؤلفة من كتيبة المشـاة 166 التابعة له، وأُفيد بأن الهدف من ذلك هو بسـط القانون والنظام واستهداف عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي لا تزال فاعلة في المنطقة. وفي 2 مارس/آذار، اقتحم متظاهرون فرع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي. وعقب ذلك أوقف الفرع أنشطته مطالبا بتوفير الحماية المناسبة.

36 - وفي 24 مارس/آذار، في بنغازي، قُتل محمود الورفلي بوابل من الرصـــاص، الذي كان قائدا في لواء الصـــاعقة التابع للجيش الوطني الليبي ومُتّهما بارتكاب جرائم حرب بموجب لائحة اتهام أصـــدرتها المحكمة الجنائية الدولية.

الحالة في المنطقة الجنوبية

37 - أفادت التقارير بتزايد النشـــاط الإجرامي والمواجهات العنيفة بين الجماعات المســـلحة في المنطقة الجنوبية. وفي 16 شباط/فبراير، أدانت البعثة هجوما بقذائف الهاون في مدينة صبحة خلال احتفال بالذكرى السنوية العاشرة لثورة شباط/فبراير، ويبدو أنه كان هجوما مستهدفا. وأدى الهجوم إلى مقتل طفل في العاشرة من العمر وجرح 29 شخصاً آخر، من بينهم طفلان.

38 - وعزز الجيش الوطني الليبي أنشـــطته ومعداته في القواعد الجوية في المنطقة لأســـباب من بينها الأحداث الأخيرة في تشـاد. وعلى مرّ الأشـهر الماضـية، واصـل الجيش الوطني الليبي نشـاطه بشكل رئيسـي في المناطق المحيطة بنقاط تفتيش حقل الشـرارة النفطي وأوباري وتقاطع شـاتي، وحافظ على سـيطرته على نقاط الوصول الرئيسية إلى المنطقة الجنوبية.

39 - كما شهدت المنطقة زيادة كبيرة في أعداد حالات الإصابة بمرض كوفيد-19، وأدى ذلك إلى فرض تدابير الإغلاق لمدة عدة أسابيع.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

40 - ظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وشبكة دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يشكّلان تهديدا في ليبيا، رغم عدم وقوع أي عمليات نسبت مسؤوليتها إلى أي منهما خلال الأشهر الماضية. ويشكّل وجودهما وأنشطتهما في ليبيا تهديدا مباشرا للأهداف المدنية والمؤسسات الحكومية والأمم المتحدة.

41 - وفي مطلع آذار/مارس، نســـقت الغرفة الأمنية المشـــتركة التابعة لحكومة الوفاق الوطني عملية لمكافحة الإرهاب في جنوب طرابلس، أدت إلى القبض على عناصر يقال إنها تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشـــام. وفي 14 آذار/مارس، أعلن الجيش الوطني الليبي أن قواته نفّذت عملية في جنوب ليبيا أدت إلى القبض على محمد ميلود محمد وهو زعيم بارز في تنظيم الدولة الإسـلامية. وفي سـياق منفصـل،

قُتل عمر عابدين المحمودي، وهو عضو في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شارك في الهجوم على قاعدة براك الشاطئ الجوية في 18 أيار/مايو 2017، وقد قُتل بالرصاص خلال مشادة عائلية.

الحالة الاقتصادية

42 - في 16 آذار/مارس، طلب مكتب رئيس الوزراء من المؤسسة الوطنية للنفط إلغاء تجميد إيرادات النفط المودعة في حساباتها منذ أيلول/سبتمبر 2020 حين رُفِعَ حظر إنتاج النفط الذي دام ثمانية أشهر. وسارعت الشركة الوطنية للنفط، التي حققت إيرادات تزيد على 8 بلايين دولار خلال تلك الفترة، إلى الامتثال لهذا الطلب. وجاء إنهاء التجميد نتيجةً للإصلاحات العديدة التي أجرتها السلطات الليبية، بما في ذلك إعادة تنشيط مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، وتوحيد أسعار الصرف الأجنبي عبر خفض قيمة الدينار الليبي في 3 كانون الثاني/يناير 2021، وجهود معالجة الأزمة المصرفية عبر تقديم قرض بقيمة 5 بلايين دينار ليبي (حوالي 1,1 بليون دولار) للمصارف التجارية في 1 شباط/فبراير، والشروع في 12 كانون الثاني/يناير في عملية مراجعة شاملة لحسابات المؤسسة الليبية للاستثمار، فضلا عن التقدم المحرز في عملية المراجعة المالية الدولية لفروع مصرف ليبيا المركزي.

43 - وفي 17 آذار/مارس، قدم مكتب رئيس الوزراء مشروع ميزانية موحدة إلى كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لاستعراضه. وفي 19 و 20 نيسان/أبريل، اجتمع مجلس النواب وقرر إعادة مشروع الميزانية إلى حكومة الوحدة الوطنية لمراجعته، مشيرا إلى أن النفقات ينبغي ألا تتجاوز 78 بليون دينار ليبي (حوالي 17,4 بليون دولار). وثمة حاجة ماسة إلى اعتماد الميزانية لتلبية الاحتياجات الفورية التي تواجه البلد، بما في ذلك أزمة الكهرباء المتنامية وجائحة كوفيد-19.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

44 - واصل مكتب المساعدة الانتخابية المتكامل الذي تقوده البعثة ويضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، بما في ذلك تقديم الدعم لتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. وعملت البعثة أيضا مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على تحقيق تقدم على مسار تخطيط وتصميم بطاقات الاقتراع التي تعتزم المفوضية فرضها قبل الانتخابات الوطنية المقبلة. وفي إطار مشروع المساعدة الانتخابية المعنون "تشجيع انتخابات الشعب الليبي"، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء عملية لشراء 000 12 صندوق اقتراع لاستخدامها في الانتخابات.

45 - وفي 9 شباط/فبراير، قدم رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحاطة إلى اللجنة الدستورية التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن الجوانب التقنية لإجراء استفتاء دستوري قبل الانتخابات الوطنية. وكرر رئيس المفوضية تأكيد موقفه بأن إجراء استفتاء قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية يمكن أن يتهدد الموعد المقرر للانتخابات وهو 24 كانون الأول/ديسمبر. وفي 23 آذار/مارس، زار السيد الدبيبة مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس حيث أبلغ رئيسها بالتزام حكومة الوحدة الوطنية بدعم المفوضية في أداء ولايتها وفقًا للتشريع الانتخابي بمجرّد صدوره.

46 - وفي كانون الثاني/يناير وشـباط/فبراير، أُنجزت انتخابات العمداء في ثمانية مجالس بلدية منتخبة حديثا هي الرجبان، والزاوية الغرب، والقربولي، وقصر الأخيار، وزليتن، وصبراتة، وسواني بن آدم، فضلا عن مركز طرابلس. وجرت انتخابات بلدية سوق الجمعة التابعة لطرابلس الكبرى في 3 نيسان/أبريل. وجرت انتخابات المجالس البلدية في 40 مجلسا منذ عام 2019، ولا يزال يتعين إجراء الانتخابات في 74 مجلسا آخر قبل نهاية عام 2021.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

47 - أدى وقف إطلاق النار إلى انخفاض كبير في عدد الإصابات بين المدنيين، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان تواصلت رغم ذلك. ووثقت البعثة حوادث قتل واختفاء قسري وعنف جنسي مرتبط بالنزاع، بما في ذلك حوادث اغتصاب واعتقالات واحتجاز بشكل تعسفي واعتداءات على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وجرائم كراهية. ووثّقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن 31 ضحية مدنية، من بينهم 3 قتلى و 28 جريحا.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

48 - في 2 شباط/فبراير، أوفدت البعثة فريقا مشتركا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى مركز احتجاز الجديدة في طرابلس لتقييم حالة النساء والأطفال المحتجزين استنادا إلى ادعاءات ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي وقت الزيارة، كان عدد المحتجزين في مرفق الاحتجاز 39 امرأة و 59 طفلا من الجزائر وتشاد ومصر وإثيوبيا والعراق ونيجيريا والجمهورية العربية السورية وتونس، نقلوا إليه من مصراتة في أيلول/سبتمبر 2020. ولقد أمضى العديد منهم أكثر من خمس سنوات في الاحتجاز التعسفي، وبعض الأطفال وُلدوا في مرافق الاحتجاز. وفي 11 شباط/فبراير، أوفد البعثة بالتعاون مع السفارة التونسية في ليبيا بعثة لتقييم احتياجات النساء والأطفال المحتجزين في مركز احتجاز معيتيقة في طرابلس. وتبيّن أن ما مجموعه 14 امرأة و 22 طفلا كانوا محتجزين هناك منذ أكثر من خمس سنوات بسبب ادعاءات بارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية. وكان بعض الأطفال قد قضوا معظم حياتهم في السجن بينما ولد آخرون في المرفق. وأشارت بعض التقارير إلى أن معظم النساء قد أُلقي القبض عليهن من قبل جماعات مسلحة مجهولة من صبراتة، وأنهن تعرضن للتعذيب والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. ونتيجة لجهود الدعوة التي بذلتها البعثة وتعاون السلطات الليبية والتونسية، أُعيدت جميع النساء التونسيات والأطفال التونسيين إلى تونس في الفترة من 12 إلى 17 آذار/مارس.

49 - وفي 17 آذار/مارس، أعلن وزير العدل المعين حديثا عن إنشاء لجنة مكوّنة من 15 عضوا لمعالجة مسألة الاحتجاز التعسفي، ولا سيما فيما يخص آلاف المحتجزين رهن المحاكمة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

50 - واصلت البعثة توثيق تقارير عديدة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز الرسمي. ولا تزال المهاجرات واللاجئات يواجهن بشكل متزايد خطر الاغتصاب والتحرش الجنسي والاتجار على يد المهربين الدوليين والمتاجرين بالبشر والجماعات المسلحة، وفي بعض الحالات على يد موظفي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وفي 25 شباط/فبراير، أُنشئ كلٌّ من الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في ليبيا وأمانة الفريق العامل التقني، في إطار الجهود المبذولة

لتعزيز حماية ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 1960 (2010). وكرر الأمين العام في تقريره السنوي الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2021/312) التوصية بأن تسنّ السلطات الليبية تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر بهدف تعزيز حماية النساء والأطفال المهاجرين واللاجئين من العنف الجنسي، وأن ترسخ مؤسساتِها المعنية بسيادة القانون لتعزيز المساءلة عن جرائم العنف الجنسي، تمشيا مع 2242 (2015).

المهاجرون واللاجئون

51 - أشارت المنظمة الدولية للهجرة في أحدث مصفوفةٍ لتتبع التشرّد إلى وجود أكثر من 000 571 مهاجر في ليبيا، معظمهم من البلدان المجاورة، بما في ذلك تشاد ومصر والنيجر والسودان.

52 - وفي 23 و 26 شباط/فبراير، قام حراس مركز الاحتجاز في أبو سليم، الذي يديره جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، بإطلاق النار عشوائيا فقتلوا ما لا يقل عن خمسة مهاجرين وأصابوا مهاجرين كثيرين بجروح. ووقع حادث مماثل في 8 نيسان/أبريل في مركز احتجاز المباني عندما أطلق حراس النار فقتلوا مهاجرا وجرحوا عدة مهاجرين آخرين. وفي 2 مارس/آذار، أعلنت وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على المشتبه به الرئيسي في مقتل 27 مهاجرا ولاجئا من بنغلاديش و 4 مهاجرين ولاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مزدة في جنوب ليبيا.

53 - وفي الفترة من 5 إلى 13 آذار/مارس، شنت الكتيبة 444 التابعة لجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، عدة غارات على المتاجرين بالبشر في بني وليد، وألقت القبض على عدة أشخاص. وفي وقت لاحق، احتُجز المهاجرون واللاجئون الذين أُلقي القبض عليهم في العملية.

54 - وفي أوائل عام 2021، ازداد عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. فبحلول نهاية أبريل/نيسان، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين الذين اعترضت وحدات خفر السواحل الليبية طريقهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط وأعادتهم إلى ليبيا، 800 6 شخص، ويشكل ذلك زيادة قدرها 115 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، لقي أكثر من 500 مهاجر ولاجئ حتفهم على طريق الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط.

55 - وتواصل احتجاز أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين احتجازا تعسفيا في مراكز الاحتجاز الرسمية التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وفي ظروف سيئة جدًا، مع ورود تقارير عن وقوع وفيات وإصابات. وبلغ عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين في مراكز احتجاز في جميع أنحاء البلد في 2 أيار/مايو أكثر من 300 4 شخص يثيرون بشكل متزايد شواغل إنسانية وشواغل تتعلق بالحماية، من بينها قيود جديدة فرضها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية على إيصال المساعدات الإنسانية إليهم ورصد أحوالهم من جانب الوكالات الإنسانية.

المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني

56 - ظل المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني يتعرضون للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب على أيدي جماعات مسلحة مختلفة. وتواصل تقويض حرية التعبير مع تعرض النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان لجرائم الكراهية. وتواصل استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين جاهروا بالإعلان عن مواقفهم، وتعرضوا للعنف والانتهاكات والتشهير والتهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الفساد

57 - في 9 آذار/مارس، أصدر ديوان المحاسبة الليبي تقريره السنوي لعام 2019 الذي تضمن ادعاءات بالفساد وبجرائم مالية خطيرة تتصل بعدد من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجلس الرئاسي السابق ووزارات الداخلية والدفاع والصحة والخارجية والحكم المحلي السابقة. وأنكر وزير الداخلية السابق هذه الادعاءات ووصفها بأنها كاذبة ولها دوافع سياسية. وأعلن مكتب المدعي العام أنه سيبدأ تحقيقا في الادعاءات التي أثيرت في التقرير.

58 - ونظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأكاديمية المصرية لمكافحة الفساد حلقة عمل تدريبية استمرت 4 أيام في آذار/مارس حضرها 19 مشاركا من السلطات الليبية لإنفاذ القانون، والنيابة العامة، والقضاء، ووحدة المعلومات المالية لتعزيز قدرة العدالة الجنائية الليبية على التصدي للفساد. ونُظّمت حلقة العمل في إطار مشروع مكافحة الفساد الذي ينفذه المكتب بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بهدف منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال في ليبيا.

سيادة القانون

59 - في 28 شباط/فبراير، أعلن المعهد العالي للقضاء استئناف برنامجه التعليمي النظامي بعد توقيفه لمدة أربع سنوات. وتنسّق البعثة لبدء تنفيذ المرحلة التدريبية الثانية لفائدة القضاة الستة في المحكمتين المنشأتين حديثا المعنيتين بقضايا العنف ضد المرأة والأطفال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت البعثة أيضا مساعدة تقنية إلى النقابة العامة للمحامين في ليبيا لوضع أول مدونة لقواعد السلوك.

العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

60 - في 12 شباط/فبراير، أكد السيد المنفي في كلمة ألقاها في طبرق أهمية المصالحة الوطنية باعتبارها إحدى أولوياته، إلى جانب وحدة القوات المسلحة وتقديم الخدمات من قبل مؤسسات موحدة. وتتماشى هذه الأولويات مع الالتزامات الواردة في خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن السيد المنفي في 5 نيسان/أبريل عن إنشاء مفوضية عليا للمصالحة الوطنية بهدف معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي وتعزيز المصالحة الوطنية استنادا إلى العدالة وسيادة القانون.

61 - وشرعت البعثة في إجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي لمناقشة المجالات التي يمكن فيها تقديم الدعم إلى السلطات الليبية لتعزيز المصالحة استنادا إلى إعمال حقوق الإنسان. وفي 5 و 6 نيسان/أبريل، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، الدعم لمكتب رئيس الوزراء في تنظيم حلقة عمل لمناقشة إنشاء مفوضية للمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش مبعوثي الخاص خلال زيارته للاتحاد الأفريقي يومي 11 و 12 نيسان/أبريل أوجه التعاون مع الاتحاد الأفريقي لدعم جهود المصالحة الوطنية الليبية.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

62 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة حول احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى دعما من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

تنفيذ وقف إطلاق النار

63 - أحرز مهندسون عسكريون من الغرب والشرق تقدما كبيرا في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من الطريق الساحلي. وبفضل ما قدمته البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من مشورة تقنية ودعم في مجال التنسيق، وعلى الرغم من النقص الحاد في الموارد البشرية وفي العتاد، طهّرت الأفرقة طرقاً بطول 120 كيلومترا وأزالت 7,5 أطنان من الذخائر المتفجرة أثناء العمليات. واستُكملت عمليات التطهير في 21 آذار/مارس، حيث أُنجز تطهير الكيلومترات العشرة الأخيرة بالاشتراك مع المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام وبالتنسيق معه. ومع ذلك، لم يُفتح الطريق حتى الآن بسبب العقبات السياسية والتوترات بين الجماعات المسلحة التابعة للغرب والمرتزقة الموالين للجيش الوطني الليبي في محيط أبو قرين.

64 - وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التحضير لإنشاء القوة الأمنية الليبية المشتركة (الشرطة) والقوة العسكرية الليبية المشتركة، بما في ذلك وضع تفاصيل ما يلزم من مساعدة دولية محتملة. وفي 29 نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة العسكرية بيانا في أعقاب اجتماعها في سرت رحبت فيه باعتماد قرار مجلس الأمن 2571 (2021)، وكذلك بمشاركة رئيس المجلس الرئاسي ومبعوثي الخاص في الاجتماع. وأشارت اللجنة العسكرية أيضا في ذلك البيان إلى أنها اختارت رئيس القوة العسكرية الليبية المشتركة.

65 - وفي 29 نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن حوارا تفاعليا غير رسمي بشأن مسألة المقاتلين الأجانب. وأكد مبعوثي الخاص والأمين العام المساعد ومنسق البعثة في إحاطتهما أهمية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وسحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل.

إدارة الأسلحة والذخيرة

66 - وفّرت عمليات المسح التي أنجزت مؤخرا في جنوب طرابلس أدلة على أثر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان خلال النزاع في الفترة 2019-2020. وحددت عمليات المسح 750 منطقة معروفة بتلوثها أو يشتبه في تلوثها. وتوجد في معظم المناطق متفجرات من مخلفات الحرب، ويشتبه في وجود ألغام أرضية في بعضٍ منها. وسجلت أفرقة المسح حتى الآن وجود أكثر من 3,8 ملايين متر مربع على أنها مناطق خطرة مؤكدة أو مناطق يُشتبه في كونها خطرة وتقتضي تدخل أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأدت عمليات التطهير الجارية في بنغازي ومصراتة وصبحة وسرت نتائج إيجابية. ويتعين حشد موارد وشراكات إضافية لتطهير هذه المناطق في الوقت المناسب لتيسير العودة الآمنة، وأنشطة كسب العيش، والمصالحة.

دال – تمكين المرأة

67 – يسرت البعثة انخراط ومشاركة النساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي في مسارات الحوار بين الأطراف الليبية. وبلغت نسبة النساء 23 في المائة من مجموع المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف. وأكدت البعثة ولجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا أهمية الوفاء بالتعهد الذي قطعه جميع المرشحين لمنصب رئيس الوزراء بزيادة مشاركة المرأة في شؤون الدولة. وفي 26 شباط/فبراير، أكد السيد الدبيبة خلال اجتماع مع التجمع النسائي لملتقى الحوار السياسي الليبي التزامه بتعيين ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء في المناصب التنفيذية العليا.

68 – واستجابة للشواغل التي أثارتها الجماعات النسائية بشأن مشاركة النساء المحدودة في الحوار الاقتصادي، انضمت ثلاث نساء إضافيات إلى المسار الاقتصادي، ليرتفع بذلك عدد المشاركات فيه إلى 7 أعضاء من أصل 34 عضوا.

69 – ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، مؤتمرا افتراضيا لمدة خمسة أيام اعتبارا من 8 آذار/مارس، بدعم من شركاء من بينهم كندا والاتحاد الأوروبي. وضم المؤتمر 60 امرأة ليبية من مجموعة واسعة من أطياف المجتمع الليبي، بما في ذلك ملتقى الحوار السياسي الليبي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وناقشت المشاركات حالة المرأة الليبية في الخطوط الأمامية في خضم الجائحة. وسلطت المشاركات الضوء على مجموعة من الشواغل في مجالات مثل الأمن وحقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي ووسائط الإعلام وتمكين الشباب والاستجابة الإنسانية. وأكدت المشاركات من جديد التزامهن بضمان إدماج منظور النساء والفتيات في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج في جميع مجالات ومراحل التصدي للجائحة والتعافي منها.

70 – وفي 1 نيسان/أبريل، قدم مبعوثي الخاص إحاطة إلى فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن. وعرض أحدث المعلومات عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات بصفة مرشحة وناخبة على حد سواء. وأكد أن دعم الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار ينبغي أن يشمل النساء والشباب، وأنه ينبغي إشراك النساء في اللجان الفرعية للجنة العسكرية المشتركة 5+5.

هاء – الشباب والسلام والأمن

71 – واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل في إطار شراكة مع الهلال الأحمر الليبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تمكين الشباب المنخرطين في الخطوط الأمامية لمواجهة الأزمة الإنسانية في ليبيا، من خلال تقديم 14 منحة بالغة الصغر لتمويل مبادرات يقودها الشباب وتنفيذ برامج إرشادية. وقام الصندوق بتنظيم وترأس اجتماعات شهرية منتظمة للفريق العامل المعني بالشباب، المسؤول عن وضع خطة عمل لمشاركة الأمم المتحدة مع الشباب في ليبيا، تمشيا مع القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لليبيا للفترة 2019-2020.

واو – تنسيق المساعدة الدولية

72 – بدأ فريق الأمم المتحدة القطري التحضيرات لإجراء تقييم قطري مشترك ووضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

زاي – المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

73 – أسهم انعدام الأمن، ونقص الخدمات الأساسية، والأزمات الاقتصادية وأزمات الحوكمة، فضلا عن جائحة كوفيد–19، في زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء ليبيا. وبحسب التقديرات الواردة في استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، يحتاج 1,3 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام 2021، بما في ذلك 000 173 شخص مشرد داخليا و 000 228 عائد و 000 304 مهاجر و 000 44 لاجئ و 000 502 من المستضعفين في المجتمعات المضيفة، مقابل 000 900 شخص كانوا يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2020. وتفاقمت الحالة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي لا تزال أعلى بنسبة 20 في المائة مقارنة بمستوياتها قبل جائحة كوفيد–19. وعلاوة على ذلك، حددت خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا 000 153 شخص معرضين لخطر العنف الجنساني ويحتاجون إلى برامج متخصصة للوقاية والاستجابة.

74 – وقدّم مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يهدف إلى استعادة ثقة الجمهور في السلطات الوطنية والمحلية وبالتالي خلق ثمار السلام وتعزيز الوحدة الوطنية، الدعم منذ إنشائه إلى 24 بلدية، وأكمل 298 مشروعا أيّدتها المجتمعات المحلية من خلال مشاورات مجتمعية شاملة. وفي عام 2020، أكمل المرفق 114 مشروعا لدعم إعادة تأهيل المرافق التعليمية والطبية والعامة وتحسين الخدمات الصحية وخدمات النظافة الصحية لصالح أكثر من 2,5 مليون شخص.

75 – ومنذ تموز/يوليه 2020، انخفض عدد المشردين داخليا من 000 429 شخص إلى 000 278 شخص، بحسب التقديرات. ورغم تزايد عودة المشردين داخليا إلى ديارهم، فإن نقص الخدمات الأساسية ووجود المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية في مناطق العودة، لا سيما في الأجزاء الجنوبية من طرابلس، لا تزال تشكل عائقاً أمام العودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 15 شخصا وجرح 5 أشخص من جراء تلوث مناطق بالمتفجرات في طرابلس وسرت. واستمر اكتشاف مزيد من المتفجرات وإزالتها للتخلص منها.

76 – وظلت جائحة كوفيد–19 تثقل كاهل النظام الصحي في ليبيا. وبلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة بمرض كوفيد–19 المبلّغ عنها حتى 29 نيسان/أبريل نحو 000 177 حالة، من بينها 023 3 وفاة، ومن المرجح أن يكون عدد حالات الإصابة الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وظلت القدرة على إجراء اختبارات الإصابة، والموارد البشرية والإمدادات، محدودة للغاية. ولا تزال عدة مرافق صحية مغلقة بسبب الافتقار إلى اسطوانات الأكسجين وإلى عدد كافٍ من العاملين الصحيين لرعاية العدد المتزايد من المرضى. وظلت بلديات عديدة في جميع أنحاء البلد خاضعة لتدابير الإغلاق بسبب تزايد عدد حالات الإصابة بمرض كوفيد–19.

77 - وفي مارس/آذار، أقرت حكومة الوحدة الوطنية الخطة الوطنية للتلقيح ضد مرض كوفيد-19 في ليبيا، التي وضعت بدعم من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. ووفقا للخطة، ستعزَّز جهود التلقيح بدعم من 426 مرفقا صحيا أو موقعا لتقديم اللقاحات في 102 بلدية. وحصلت ليبيا على 2,8 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 عن طريق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وتلقت ليبيا في نيسان/أبريل أكثر من 000 258 جرعة من لقاح كوفيد-19، من بينها 600 57 جرعة مقدمة عن طريق مرفق كوفاكس. وبدأت الحملة الوطنية للتلقيح من مرض كوفيد-19 في طرابلس في 17 نيسان/أبريل، ثم تبعتها المناطق الغربية والشرقية والجنوبية. وبحلول 29 نيسان/أبريل، كان مجموع اللقاحات المتوفرة 152 63 جرعة في 430 موقعا في جميع أنحاء البلد؛ منها 88 في المائة في المنطقة الغربية و 11 في المائة في المنطقة الشرقية. وفي المرحلة الأولى من الحملة، تُمنح الأولوية للعاملين في المجال الطبي وكبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة. وفي 29 نيسان/أبريل، أطلق المركز الوطني لمكافحة الأمراض ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حملة لزيادة ثقة الجمهور في اللقاح.

78 - ولا يزال الشركاء في المجال الإنساني يواجهون قيودا على إمكانية الوصول بسبب العوائق البيروقراطية وانعدام الأمن. وأُبلغ عن نحو 283 حالة إعاقة وصول في شباط/فبراير، وهو أقل عدد يُبلَّغ عنه منذ أشهر. ومع ذلك، استمرت حالات التأخّر في إصدار تأشيرات دخول عمال الإغاثة وتصريحات إدخال مواد الإغاثة الأساسية، ولا سيما لوازم العناية الصحية، وأثر ذلك سلبيا في إيصال المساعدة إلى المتضررين.

79 - وفي 27 نيسان/أبريل، بلغ عدد المستفيدين من المساعدات التي قدمتها الشركاء في مجال العمل الإنساني نحو 000 203 شخص، ويمثل ذلك نحو 45 في المائة من الفئة المستهدفة المتمثلة في أشد الناس ضعفا. وإضافة إلى ذلك، تلقى 000 63 شخص مُعْوِز مساعدات عن طريق الأنشطة الإنسانية المنفذة خارج إطار خطة الاستجابة الإنسانية. وعلى النحو المبيّن بالتفصيل في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، يلزم توفير 189 مليون دولار في عام 2021 لتلبية الاحتياجات الإنسانية لـ 000 451 شخص من الفئات الأكثر ضعفا في ليبيا، ولم يؤمّن منها حتى الآن سوى 36,1 مليون دولار منها أو 19 في المائة.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

80 - رفعت البعثة عدد موظفيها الدوليين إلى 120 موظفا، على أساس التناوب، نظرا إلى تحسّن الحالة الأمنية في منطقة طرابلس والحاجة إلى موظفين للعمل مع المحاورين الليبيين على المضي قدما في مسارات السياسة والأمن والاقتصاد والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن مقتضيات تقديم المساعدة الإنسانية. واستمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة. وواصل الموظفون الوطنيون الحضور للعمل في المجمع بالتناوب، عندما يكون وجودهم ضروريا. وإلا فإنهم يعملون عن بعد.

81 - واستمر تطبيق تدابير الحماية والوقاية الشاملة لحماية الموظفين والمحاورين من الإصابة بمرض كوفيد-19 أو احتمال نشره، كما جرى رصد التقيد بها بصرامة. واستُعرضت هذه التدابير بانتظام وعُدّلت لمواكبة تطور توصيات منظمة الصحة العالمية والعاملين الطبيين في البعثة، ولكفالة الاتساق مع التدابير التي اتخذتها السلطات الليبية والتونسية. وتواصل تطبيق تدابير صارمة للوقاية من الإصابة بكوفيد-19 على جميع الرحلات الجوية. وامتثلت البعثة لتدابير إدارة المخاطر الأمنية حين التنقل على الطرق في طرابلس.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

82 - إن انتقال السلطة بسلاسة إلى مجلس رئاسي ورئيس وزراء وحكومة وحدة وطنية جديدة يبعث أملا متجددا في إعادة توحيد البلد ومؤسساته وفي تحقيق سلام دائم. ويقع الآن على كاهل مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء مهمة أساسية تتمثل في قيادة ليبيا نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول/ديسمبر. وإنني أثني على أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي للدور الرئيسي الذي أدّوه في تحقيق هذه النتيجة. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم ومواصلة التقدم على المسارات السياسي والأمني والاقتصادي، لإتاحة إجراء الانتخابات الوطنية في ذلك التاريخ وفقا لخريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي وعملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن 2570 (2021). وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي الحفاظ على وحدة الصف في دعمه لليبيا وحكومة الوحدة الوطنية.

83 - وحقق تصويت مجلس النواب بمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، الذي جرى بمشاركة عالية، هدفا مرحليا سياسيا هاما. وينبغي لمجلس النواب أن يواصل أداء مسؤوليته وأن يكمل المهام الضرورية التالية لإتاحة المضي قدما في العملية السياسية. وتشمل تلك المهام الموافقة على الميزانية واعتماد أساس دستوري وإطار قانوني للانتخابات الوطنية، بما في ذلك سنّ القوانين الانتخابية وغيرها من التشريعات الضرورية.

84 - ويجب أن تقدم حكومة الوحدة الوطنية الدعم في الوقت المناسب إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك تقديم الدعم عن طريق الوزارات التنفيذية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، لإتاحة إجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر. ويشمل ذلك الدعم توفير التمويل الكافي، وضمان بيئة أمنية مواتية، ودعم تدابير الرعاية الصحية والسلامة في مكافحة مرض كوفيد-19 حين إجراء هذه العملية. وسيُستكمل الدعم المقدم من الحكومة بتقديم مساعدة انتخابية دولية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنسيق من البعثة.

85 - ويمثّل إجراء الانتخابات البلدية رغم التحديات السياسية والأمنية والتحديات التي فرضتها الجائحة إنجازا هاما ودليلا على أن العديد من الليبيين يتوقون إلى المشاركة في العمليات الديمقراطية. ولقد حان الوقت لاتحاد اللجنتين اللتين تديران الانتخابات البلدية في الغرب والشرق، وإكمال انتخابات المجالس البلدية المتبقية في إطار يوفر السلامة والأمن، مع التقيّد بالتدابير المناسبة لحماية الصحة والسلامة في سياق جائحة كوفيد-19.

86 - ويتسم إدماج النساء والشباب بشكل كامل في العملية السياسية الليبية وفي مؤسسات الدولة بأهمية أساسية. وأدت المجموعة النسائية في ملتقى الحوار السياسي الليبي دورا أساسيا في ضمان تعهد السلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة بتعيين النساء في ما لا يقل عن 30 في المائة من المناصب التنفيذية العليا. وأحث حكومة الوحدة الوطنية على الوفاء بهذا الالتزام الهام.

87 - والتطورات الإيجابية الأخيرة في العملية السياسية ما كانت لتتحقق لولا استمرار التزام الأطراف الليبية باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وأدعو حكومة الوحدة الوطنية وجميع الجهات الفاعلة الليبية إلى مواصلة دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على أكمل وجه. وستتيح إعادة فتح الطريق الساحلي، وإحراز تقدم في الأولويات التي حددتها اللجنة العسكرية، تحقيق عوائد تفيد العملية السياسية. وللمساعدة على دعم تنفيذها، وعملا بقرار مجلس الأمن 2570 (2021)، سيُنشر في ليبيا عنصر تابع للبعثة لرصد وقف إطلاق النار وقابل لتوسيع

قوامه، إذا وافقت الجمعية العامة على الموارد التكميلية التي تغطي الاحتياجات الأمنية واللوجستية والطبية والتشغيلية؛ وسيُعرض على الجمعية العامة مقترح بشأنها في المستقبل القريب.

88 - ومن الضروري أيضا أن تمنح حكومة الوحدة الوطنية الأولوية لإصلاح قطاع الأمن بهدف ترسيخ المكاسب السياسية والأمنية والبناء عليها. وتشمل العناصر الهامة لتحقيق هذا الغرض إجراء التعيينات في المناصب المدنية والعسكرية العليا، ووضع خريطة طريق لإعادة توحيد الجيش الليبي، والتصدي لانتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المسلحة شبه الحكومية. ولا بد من أن يوضع تحت سيطرة الدولة أحد أكبر مخزونات الأسلحة والذخائر العالمية غير الخاضعة للمراقبة. وأكرر دعوتي الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الوطنية الليبية إلى وضع حد لانتهاكات حظر توريد الأسلحة وتيسير انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من البلد. فهذه الخطوات حاسمة الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا والمنطقة.

89 - ويشكل إنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية المكلفة بإرساء أسس عملية المصالحة الوطنية لتعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي تطورا هاما. والأمم المتحدة مستعدة للعمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي لدعم عملية شاملة للجميع تستند إلى مبادئ العدالة وحقوق الإنسان. فهذه العملية أساسية لضمان السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

90 - ويساورني قلق شديد من استمرار الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وفي مواقع المهربين غير الرسمية، ومن الظروف السيئة وسوء المعاملة التي يتعرضون لها في هذه المواقع. وثمة حاجة واضحة وملحة إلى اتخاذ تدابير لحماية المحتجزين من العنف الجنسي، وتقديم المساعدة للضحايا، وضمان فعالية التحقيق في ادعاءات العنف الجنسي وملاحقتها قضائيا. كما ينبغي للسلطات الليبية أن تضمن الإفراج على وجه السرعة عن اللاجئين والمهاجرين من مراكز الاحتجاز، وتوفير مأوى آمن وبيئة معيشية إنسانية، وأن تضمن إدماجهم في خطط واستجابات البلد لجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعيد النظر في السياسات التي تدعم اعتراض طريق اللاجئين والمهاجرين في البحر وإعادتهم إلى ليبيا التي لا تعتبر ميناء مأمونا لنزولهم. وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعمهم والمساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021.

91 - وأشكر مبعوثي الخاص وقيادة البعثة وموظفيها وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم وعلى ما يبذلونه من جهود في دعم ليبيا وشعبها على طريق تحقيق السلام والاستقرار.